



دراسة سوسيولوجية للمرأة النقابية

دريدش حلي

قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2 علي لونيبي

تاريخ الإرسال: 2018-11-27 - تاريخ القبول: 2018-12-05

ملخص

تتناول هذه الورقة ميكانيزمات العمل النقابي عند المرأة، من خلال تحليل دور الثقافة، باعتبارها ترسانة من القيم والمعايير المكتسبة عبر مراحل التنشئة الاجتماعية، في توجيه سلوكها وقراراتها فيما يتعلق بحياتها المهنية لاسيما الانخراط في العمل النقابي وما يتطلبه هذا من تجنيد وتفرغ يكون في غالب الأحيان على حساب العائلة. وفي هذا السياق تؤكد الدراسة وجود فئتين من النسوة، فئة تفضل الانخراط في العمل البيتي وفئة ثانية اختارت الاستثمار في الحياة المهنية ولو على حساب الالتزامات العائلية. وخلصت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة المهنية موجهة بعوامل سوسيولوجية تملأها مواقف العائلة والمجتمع والقيم والمعايير الثقافية والعرف المجتمعي والتنشئة الاجتماعية.

الكلمات الدالة: العوامل السوسيولوجية؛ المشاركة المهنية؛ الأسرة؛ الثقافة.

Abstract

This paper presents a theoretical and a sociological study of mechanisms of women's trade union activity, by analyzing the role of culture, as a set of values and standards acquired during the various stages of socialization, in guiding their conduct and decisions, with regard to their professional life, especially their involvement in trade union work, often at the expense of the family. This study confirms the existence of two categories of women; the first prefers to engage in domestic work whereas the second group chooses to invest in professional life even at the expense of family obligations. At last, we have concluded that women's professional participation is guided by purely sociological factors, dictated by the attitudes of the family, society, cultural values, and socialization.

Keywords: Sociological factors; professional participation; family; culture

Résumé

Le texte est une contribution à la réflexion sociologique théorique sur l'action syndicale des femmes, à travers l'analyse du rôle de la culture, en tant qu'arsenal de normes et de valeurs acquis au cours du processus de socialisation dans la conduite de leurs comportements et de leurs décisions, notamment en ce qui concerne l'action syndicale, et ses contraintes sur la vie familiale. Sur ce point l'étude confirme l'existence de deux catégories de femmes, celles qui préfèrent se consacrer exclusivement aux travaux ménagers et celles qui ont choisi de s'investir dans la vie professionnelle au détriment des obligations familiales. L'étude a conclu que la participation des femmes à la vie professionnelle est déterminée par des facteurs sociologiques relatifs à la sphère familiale, culturelle, sociale, communautaire. Ces facteurs déterminent et orientent les choix et comportements des femmes, y compris dans le domaine de la pratique syndicale.

Mot-clé: facteurs sociologiques; participation professionnelle; famille; culture.

مقدمة

اعتبرت المرأة دائماً عماداً أساسياً للمجتمع، مما يجعل لكل تفاعلاتها الاجتماعية أهمية بالغة خاصة بعد خروجها من إطار دورها الاجتماعي التقليدي المرتبط بالبيت، إلا أنها مازالت تتحمل عبأ العمل داخل وخارج البيت، فقد كانت منذ القديم تشارك بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت وخارجه. رغم هذا الاعتراف بدور المرأة إلا أنها بقيت في معظم المجتمعات قبل الصناعية أو البلدان النامية مبعدة عن ميادين السياسة والمشاركة المجتمعية العامة لاسيما العمل الذي يتطلب مواجهة مباشرة مع المجتمع ألا وهو التجنيد النقابي.

عرفت أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تزايد عدد النساء اللاتي ولجن شيئاً فشيئاً سوق العمل الرسمي، حيث تعد المرأة العربية آخر النساء انفصالاً عن البيت بعد بقائها لمدة طويلة ملزمة به، فأمور الحياة العامة لم تكون تعنيها، فهي من مهام الرجال الذين هم القوامون على السياسة والتشريع والاقتصاد، أو كما يقول البعض، "البيت مملكة المرأة والمجتمع مملكة الرجال، هناك إذن مجتمعان؛ مجتمع للرجال وآخر للنساء" (غدنز، 2005، ص454).



لكن ومع تزايد الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية على الأسرة وارتفاع كلفة المعيشة اليومية، بما فيها تزايد أسعار السلع الاستهلاكية وارتفاع مستوى المعيشة وما صاحبها من انخفاض للقدرة الشرائية للفرد في معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية وغيرها... لا يعد السبب الرئيس لولوج المرأة عالم الشغل، بل إلى رغبة نسائية في تحقيق الاستقلال المالي الشخصي الذي يحقق الأمن المستقبلي (غدنز، 2005). بات العمل خارج البيت قضية مركزية بالنسبة للنساء في المجتمع الحديث، وواحدا من الشروط التي تفرضها نساء المجتمع المعاصر على الرجال قبل الارتباط بهم رسميا.

على الرغم من تحقق نوع من المساواة بين المرأة والرجل في كثير من جوانب الحياة سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، فإن مجالات التفاوت واللامساواة في سوق العمل وخاصة مشاركة المرأة في مختلف الحركات التمثيلية لاسيما على رأس هرم النقابات العمالية ما زالت قائمة، وإن كانت بدرجات مختلفة في أكثر المجتمعات. وتتسع فجوة اللامساواة بصورة خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تتفوق دول شمال إفريقيا في مجال المساواة بين المرأة والرجل على باقي الدول العربية، والحقوق المكفولة للمرأة التونسية أحسن مثال) حيث أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بصورة عامة لا تتجاوز 35% (غدنز، 2005).

وفي خضم الحديث عن مجال اللامساواة، يتخذ الفصل المهني بين النساء والرجال طابعا عموديا في جميع المجتمعات والثقافات؛ إذ تميل مجالات استخدام المرأة في النطاق العام إلى التركيز في المهن الوسطى والمتدنية في الترتب المهني بعيدا عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات (غدنز، 2005).

يعود غياب المرأة (العربية) حسب بعض التفسيرات (غدنز، 2005) في مختلف الحركات التمثيلية (النقابات العمالية على سبيل المثال) إلى ميل الكثير منهن ميلا طبيعيا للعمل والاهتمامات المنزلية، حيث أن انشغال بعضهن بالعمل خارج البيت والتفرغ له أو أن يكون للعمل المنزلي أولوية قصوى على حساب المهنة، إنما تمليه حسابات عقلانية لمطالبات حياتهن المنزلية والعائلية من جهة والعامة من جهة أخرى. فلم تشر هذه التفسيرات إلى دور منظومة القيم والمعايير التي تشكل ثقافة المرأة في توجه خيارات المرأة إلى خيار على حساب الآخر.



نحاول من خلال هذا المقال مخالفة هذا الرأي الذي يرجع نشاط المرأة في سوق العمل إلى خيارات شخصية من جانب النساء، أو ميلا طبيعيا للعمل البيتي، من خلال إبراز دور عدة عوامل سوسيولوجية توجه اختيارات المرأة داخل محيط عملها، بما في ذلك المشاركة والعمل النقابي، فالتحديات العملية التي تواجهها المرأة في سوق العمل ومستوى تواجدها في مختلف التشكيلات العمالية التي تتطلب نوعا من التفرغ والاستقلالية الشخصية، تملها مواقف العائلة والمجتمع والمعايير الثقافية والتنشئة الاجتماعية فهي التي تحكم هذه الخيارات والقرارات على حد سواء.

1. العمل النقابي في الجزائر

قبعت الجزائر لعقود تحت سيطرة قوى استعمارية استيطانية فباعتها بلدا حديث الاستقلال نسبيا كانت فيه ومازالت الدولة اللاعب الوحيد سياسيا، ما عرقل بناء تقليد نقابي يتراكم وينمو يمكن توريثه للأجيال، فالتجربة النقابية في بلادنا تعتبر فتية وتفتقر إلى الاحترافية والخبرة، الصفة التي جعلتها سهلة الاقتياد نحو ما يخدم توجهات الحكومات المتعاقبة.

ارتبطت الممارسة النقابية في بلادنا بالسياسة، فالعمل النقابي في الجزائر الحديثة يعد سُلماً للارتقاء إلى عالم السياسة والمال والأعمال، فهو غطاء قانوني لمحدودي الأفكار والكفاءة للانتماء إلى عالم يتطلب رصيذاً ورأس مال بشري. تعلمنا الممارسة النقابية في عديد دول العالم الرائدة في الممارسة النقابية، أن قيادي النقابات يعدون من الخصوم اللدودين للحكومات القائمة باعتبارهم يعملون دائما في عكس تيار الحكومات، ما يضعهم في مواجهة مباشرة مع السياسيين. أما في الجزائر فالأمر عكس ذلك تماما حيث تعد النقابة بقياداتهما من الصفوة المقربة للحكومة وتتمتع بنفس امتيازات البيروقراطي الرسمي مما جعلها تنقص أهمية التجنيد العمالي واستغلال وسائل الاتصال الحديثة بأنواعها لإقناع أكبر عدد من الطبقة الشغيلة، للانخراط في العمل النقابي.

اعتبرت مداخل البترول أحد وسائل إضعاف العمل النقابي في بلادنا، فبمجرد حراك عمالي، تلجأ الحكومات إلى توزيع وبسقاء جزء من هذه المداخل على مختلف الفئات العمالية لتهدة الأجواء. يمكن هنا الإشارة إلى أن مختلف الزيادات التي استفاد منها



قطاع هام من المؤسسات الحكومية تمت بأوامر سياسية بعيدة كل البعد عن الدراسة الاستشرافية لإمكانيات وقدرات الخزينة العمومية على الإيفاء بهذه الزيادات على المديين المتوسط والبعيد.

يعد التضيق على النقابيين من معوقات ترسيخ ثقافة عمل نقابي لدى قطاع كبير من العمال والموظفين، فباعتبار الإدارات العمومية تضم أكبر عدد من العمال والموظفين (2.5 مليون حسب تصريح لوزير العمل والتشغيل الجزائري لوسائل الإعلام المرئية أواخر سنة 2016) فإن هذه القوة البشرية ممنوعة بطريقة غير رسمية وأدوات غير مباشرة من الانخراط في مختلف النقابات. حيث يبقى يميز العمل النقابي في بلادنا الكم على النوع.

2. محددات العمل النقابي عند المرأة في الجزائر

تكتسي المشاركة النقابية في الجزائر، كغيرها من الدول، أهمية كبيرة نظرا لتأثيرها على سياسات الدول وخياراتها الإستراتيجية، إلا أن المشاركة النقابية تتميز من مجتمع لآخر بمواصفات حسب ظروف ذلك المجتمع وخصائصه، لذلك فإن السيرة التاريخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري والتي قد تجعل المشاركة النقابية والعمل النقابي عند المرأة يتميز ببعض المواصفات التي قد تميزه عن غيره، يوجه دور المرأة وتحركاتها في مجتمعنا القيم والمعايير التي تلقتها خلال تنشئتها في محيطها الاجتماعي.

1.2 دور القيم والمعايير

باعتبار أن القيم والمعايير هي التي توجه سلوك الفرد وتحدد خياراته، كانت خيارات المرأة في بلادنا إذا تعلق الأمر بالمشاركة النقابية وما تتطلبه من تفرغ، مواجهة، الظهور في الصفوف الأولى، قضاء أوقات أطول خارج البيت، السهر إلى ساعات متأخرة والسفر خارج ولاية الإقامة وحتى خارج الوطن، رهينة لثقافة المجتمع الجزائري التي ترفض بقوة هذا التفرغ.

يختلف المجتمع الجزائري باعتباره "مجتمعا محافظا إلى حد ما" عن المجتمعات الصناعية بارتباطه ببعض القيم الموروثة عن الأجداد، وإن كان يسير نحو التفكك، إلا



أن العصبية بمفهوم ابن خلدون مازالت تخطط نسيج مجتمعنا، فيكفي تتبع مجريات حدث سياسي معين لنقف على دور الجهة والقبيلة والعشيرة في تحديد الانتماءات والتصويت لقوة سياسية على حساب قوة أخرى، يجري هذا على حساب البرامج ومستوى الخطاب وصدقية الوعود. إن تركيبة اجتماعية كهذه قد تكبح العمل النقابي وتوسيع دائرة المشاركة النقابية لمشاركة أكبر للمرأة، ما قزم دورها وحصره في المشاركة الرقمية فقط.

وباعتبار أن للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة عبر مراحل نموها تأثير مباشر في اختياراتها المستقبلية لاسيما عند التحاقها بعالم الشغل، فمن الأهمية بما كان تناول أهمية دور هذه السيرورة في هذا المجال.

2.2 دور التنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه، وهي عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مساهمة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (حامد، 1984). ويرى حسن الساعاتي أن التنشئة الاجتماعية هي: "عملية تربية وتعليم ترتكز على ضبط سلوك الفرد بالثواب والعقاب وكفه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجيعه على ما يرضاه حتى يكون متوافقاً مع الثقافة التي يعيش فيها" (الساعاتي، 1960، ص 132).

فالتنشئة الاجتماعية إذن هي: "العملية التي يتم بها إدماج الطفل في الإطار الثقافي للمجتمع، عن طريق توريثه أساليب التفكير والمعتقدات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وما يرتبط بها من أنماط سلوكية، حتى تصبح من مكونات شخصيته." (الفنيش، 2004، ص 35). فنتيجة للتفاعل بين أفراد المجتمع تتكون الثقافة، وعن طريق التنشئة الاجتماعية تنتقل إلى الأجيال المتعاقبة. وعليه، يمكننا أن نلمس تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتربية، حيث أن التنشئة الاجتماعية في أساسها عملية تربية،



هذه العلاقة تتمثل في أن التربية هنا تمثل المنهج والأداة وتمثل الثقافة المحتوى والمضمون (الفنيش، 2004).

يمكن استنتاج من خلال التعريف أعلاه أن التنشئة الاجتماعية تستمر مع استمرار حياة الإنسان، فهي عملية تلقى واكتساب مجموعة من القيم والمعايير والأفكار والسلوك، تستهدف بها تصرفاتنا وقراراتنا اليومية. على عكس النمو البيولوجي للإنسان الذي يتوقف عند سن محددة مهما كان نوع الغذاء الذي يتناوله الفرد ومهام كانت الرياضة التي يمارسها. فعملية اكتساب الفرد للقيم والمعايير لا تتوقف طوال حياته فهي تلغي قيماً لتحل محلها قيم أخرى، أو تنزل بعض القيم في الترتيب لصالح قيم أخرى.

3. دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية

إن الثقافة لا تؤثر في سلوك الفرد تأثيراً مباشراً، أد أن عدد من المؤسسات الاجتماعية والجماعات التي ينتمي إليها الفرد هي التي تقوم بهذا الدور ، ولا يمكن حصر هذه المؤسسات، لأن عددها غير محدود فنقتصر على ذكر أهمها: الأسرة، المدرسة، دور الحضانة، الروضة، وسائل الإعلام، المساجد، ومؤسسات الترويج مؤسسات الثقافة والمجتمع العام، جماعة الرفاق (بومخلوف وآخرون، 2008).

1.3. الأسرة

الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل مع أعضائها و في هذه البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به، والأعمال التي إذا قام بها تلقى المدح وتلك التي تلقى الذم والاستهزاء، وبذلك تعدد للاشتراك في حياة الجماعة بصفة عامة (ليبب: النجيجي، 1981). ولعل أهم ما تعطيه الأسرة للطفل هو تحديد ثقافته وطبقته الاجتماعية تبعاً لسنه وجنسه ومستواه الاجتماعي والاقتصادي وتحديد مركزه وإعطائه فكرة عن نفسه وإعداد له دوره كرجل أو امرأة في المستقبل.

2.3. المدرسة



تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية ما تزال محل اهتمام كبير بالنظر للمهمة الموكلة إليها من طرف المجتمع ، حيث تتولى عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بعد الأسرة مباشرة، ويتم فيها اكتساب المعرفة والمفاهيم السلوكية المختلفة عن طريق التلقين والتعليم من جهة، وعن طريق البيئة الاجتماعية عند الرفاق من جهة ثانية، أي أن المكتسبات السلوكية تتغير بتغير الجهة المؤثرة في أنماط السلوك التي ألفها الفرد في أسرته وبيئته. ولذلك فإن الدور الذي يقع على المؤسسات التعليمية في توجيه الأفراد وتثقيفهم وتعليمهم وتنمية مهاراتهم يوازيه في الشق الآخر دور أساسي يتعلق بالجانب السلوكي ومتغيراته المختلفة أثناء العملية التعليمية (السعد، 1999). حيث تواصل المدرسة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فالمدرسة جماعة أكبر حجماً من الأسرة، وهي مؤسسة اجتماعية اتفق المجتمع على إنشائها بقصد المحافظة على ثقافته، ونقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل، كما أنها تقوم بتوفير الفرص المناسبة للطفل كي ينمو نمواً جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً إلى المستوى المناسب الذي يتفق مع ما يتوقعه منه المجتمع (سليم، الغزاوي، 2000). من المنظور الاجتماعي تدرب المدرسة الطفل على ممارسة العلاقات الإنسانية مع غيره.

3.3. الصحة أو جماعة الرفاق

تعرف الصحة على أنها مجتمع تلقائي لم يقم أحد بتنظيمه، ولم توضع له قواعد أو تقاليد أو قوانين فهو مجتمع نابع من حاجة نفسية واجتماعية حقيقية، ويتميز بأنه مجتمع يستلج قلوب أفراد، ويستوعب بسرعة كل فرد جديد ينظم إليه، كما لا يتميز بالتفكير المنطقي، ولا يحس بالمسؤولية إلى وضع خطته (أسعد، ميخائيل د.س.). يزداد دور جماعة الرفاق في التأثير على أعضائها مع تعقد الحياة وانشغال الأسرة بأمور أخرى تضعف دورها التربوي، فهي تنمهم وتدرّبهم على مطالبها وقيمها واتجاهاتها الخاصة. فعلى طريقها يتعرفون على معاني أمور كثيرة لا يستطيعون معرفتها عن طريق الأسرة إما لأنها لا تعرفها وإما لأنها تظن لا تعنيهم (السيد، سلطان 1993).

4.3. وسائل الإعلام

لم تكن وسائل الإعلام في بدايتها تعبر اهتماماً كبيراً لمسألة التنشئة الاجتماعية وللدور الذي يمكنها أن تضطلع به في هذا المجال، غير أنه مع تطور هذه الوسائل انكب



الباحثون على استكشاف ما يمكن أن تلعبه من دور في خلق تنشئة اجتماعية سوية إلى جانب الأسرة والمدرسة بصفة خاصة. لقد ظلت المدرسة حتى بدايات القرن العشرين المصدر الأول للمعرفة وظل المعلمون هم المصادر الرئيسية لنشرها، وكان الناس يعتمدون على المدرسة كمصدر (محتكر) يستمدون منه معرفتهم بالعالم الذي يحيط بهم. أما اليوم فقد تطور الإعلام الحديث، وتقدمت فنونه حتى استطاع أن يثبت قدرته على صنع بيئته التربوية الخاصة معلنا بذلك نهاية عصر احتكار مؤسسات التعليم النظامي لنشر الثقافة والمعرفة وأصبحت غالبية المجتمعات تشهد تنافسًا مستتيرًا ومكشوفًا بين النظامين التعليمي والإعلامي (حسن، بن عايل وآخرون، 2007). حيث يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى التأثير الكبير الذي باتت تفرضه وسائل الاتصال الحديثة وعلى رأسها شبكات التواصل الاجتماعي، لقد برهنت الأحداث المساوية التي عاشتها عديد الدول العربية كيف شحنت مواقع التواصل الاجتماعي الرأي العام العربي ووجهته إلى الجهة التي خطط لها.

5.3. دور العبادة

تقوم المؤسسات الدينية وعلى رأسها دور العبادة بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية لما تتميز به من خصائص فريدة، أهمها إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها الأفراد، والإجماع على تدعيمها وتوثر في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال، الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي، تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تحكم سلوكه، توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب (سليم، الغزاوي، 2000).

6.3 مكان العمل

تدخل المؤسسات الإنتاجية ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية المؤثرة، فالمؤسسة تضم في طياتها ثقافة خاصة بها تختلف عن باقي ثقافات المؤسسات الأخرى حتى ولو كانت تعمل في نفس المجال وعليه يتم التطبيع الاجتماعي للموظفين الجدد حتى يتأقلموا مع هذه الثقافة. وتعرف ثقافة المؤسسة على أنها كل ما يوحد المؤسسة في ممارستها وكذلك كل ما يميزها عن الآخرين. ومنه يتضح أن ثقافة المؤسسة هي تلك المعايير والقيم وضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المؤسسة بصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه (بن



عيسى، 2005). وعليه، فالفرد رجل كان أو امرأة عند التحاقه بمكان العمل فانه يجلب معه ثقافته الفرعية، فإذا صادف ثقافة قوية داخل مؤسسته فانه سوف يتبنى هذه الثقافة ويذوب فيها، وإذا صادف ثقافة ضعيفة أو لم يصادف أية ثقافة، فانه سوف يفرض ثقافته الخاصة. يمكن التوضيح في هذا المقام الإشارة إلى أن من يحدد قوة ثقافة المؤسسة من ضعفها هو المسؤول الأول عن المؤسسة، شخصاً كان أو جماعة من الأشخاص.

خاتمة

يتضح مما سبق أن مشاركة وانخراط المرأة بشكل فعال في العمل النقابي في بلادنا يحدده القيم والمعايير التي اكتسبتها المرأة طوال حياتها داخل مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، من جهة والخيارات الشخصية للمرأة التي في مرحلة معينة من حياتها فيما يتعلق باستقلالها مالياً عن الرجل وتحرر من القيود التي فرضتها عليها تنشئتها الاجتماعية من جهة أخرى.

فتتكون هنا فئتان من النساء، فئة تشدد على الاحتياجات المشتركة بين أفراد عائلتها، حيث تفضل الانخراط بقوة في العمل البيتي وتعمل على أداء دورها كأم وزوجة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني، فرعاية الأطفال وإعداد الوجبات الغذائية وغسل الثياب والقيام بالأشغال اليومية داخل وخارج البيت يشكل لدى أعضاء هذه الفئة حجر الأساس حتى ولو كان هذا الانخراط على حساب العمل وما يتيح من فرص مغرية للانخراط في الحياة المهنية المليئة بالتواصل والتبادل بين مختلف الفئات المهنية. هذه الفئة تشكل غالبية النساء في مجتمعنا.

في المقابل نجد فئة أخرى من النساء تسبغ قيمة عالية على النزعة الفردية، حيث تعطي لعملها وما يتيح لها من فرص للانخراط والتواصل والاحتكاك التفرغ الكامل ولو كان ذلك على حساب الالتزامات العائلية الثقيلة، فكثير ما يكون أفراد عائلة هذه الفئة من النساء ضحايا تفضيل المرأة (الأم، الزوجة) العمل خارج المنزل وما يتيح من ترقية اجتماعية على حساب الاعتناء بشؤون العائلة الذي يتطلب الكثير من التضحيات وعطاء طويل الأمد مقابل ثمار موعدها بغير مباشر.



العناصر الأساسية التي تحدد انتماء المرأة إلى إحدى الفئتين هو منظومة الأفكار التي تحملها كل امرأة والتي تحدد الانتماء إما إلى الفئة الأولى أو إلى الثانية، فلمنظومة القيم والمعايير التي تكون ثقافة المرأة الدور الحاسم في توجه خياراتها إلى أحدهما على حساب الأخرى. وينطبق هذا الشرح على خيارات المرأة في الانخراط في العمل النقابي وما يتطلبه من تجند و من عدمه.

المراجع

1. الساعاتي حسن، 1960. علم الاجتماع القانوني، مكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة.
2. الفنيش أحمد، 2004. أصول التربية، ط3، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا.
3. النجيجي محمد لبيب، 1981. الأسس الاجتماعية للتربية، دار النهضة العربية، بيروت.
4. السعد صالح، 1999. الوقاية من المخدرات ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. الغزاوي فهد سليم، 2000. المدخل إلى علم الاجتماع، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر.
6. بومخلوف محمد وآخرون، 2008. واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري -القطيعة المستحيلة-، ط1 مخبر الوقاية والأرغنوميا، سلسلة احذر من الخطر قبل فوات الأوان جامعة الجزائر، الجزائر.
7. بن عيسى محمد المهدي، 2005. ثقافة المؤسسة كموجه للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة، مجلة الباحث، العدد 3، غير منشور، الجزائر.
8. ميخائيل أسعد يوسف، (د.س). الشباب والتوتر النفسي، مكتبة غريب، القاهرة.
9. غدنز أنتوني، 2005. علم الاجتماع، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. زهران حامد عبد السلام، 1984. علم النفس الاجتماعي، ط5، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة.
11. محمود السيد سلطان، 1993. مقدمة في التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. حسن بن عايل؛ أحمد يحي، 2007. رؤى حول التربية والإعلام وأدوار المناهج لتنمية التفكير في مضامين الإعلام لتحقيق التربية الإعلامية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية ضمن محور المناهج الدراسية وعلاقتها بالتربية.

